التداعيات الاقتصادية والسياسية لمؤتمر أصدقاء السودان

وما الذي ينبغي على الحكومة والمجتمع المدني فعله في الفترة القادمة

خالد عثمان الفيل

1. المقدمة:

مؤتمر أصدقاء السودان، ضوءٌ في آخر نفق التدهور الاقتصادي؟

بعد مضي ما يقارب العام من الاتفاق السياسي بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي في 17 من أغسطس 2019، والذي تأسست بعده الحكومة الانتقالية في السودان، ما زال الوضع الاقتصادي في حالة تدهور مستمر. فقد بلغ معدل التضخم السنوي قيمة 114.33% في شهر مايو 2020، مقارنة ب 98% في شهر أبريل بحسب الجهاز المركزي للإحصاء [1]. وهو الأمر الذي أدي بطبيعة الحال إلى تضاعف أسعار السلع الاستهلاكية من مايو 2019 وحتى يونيو 2020، وقفز سعر الدولار في السوق الموازية من 47 جنيه للدولار في ديسمبر 2018 ليصل إلى 146 جنيه سوداني للدولار في يونيو [2] . أضف إلى كل ذلك، أزمات الوقود والخبز وانعدامهما، والنقص الحاد في إمداد الخدمات الكهربائية، كل ذلك أثر جداً على تقييم الشعب السوداني لأداء الحكومة الانتقالية وقوى الحرية والتغيير، بل عزم كثير من المواطنين (وبالرغم من الوباء المتفشي) على الخروج في مظاهرة مليونيه في 30 يونيو رافعين شعارات مختلفة تندرج كلها في راية «تصحيح مسار الثورة» [3] .

في ظل هذه الظروف الصعبة وفي يوم 25 يونيو 2020، عُقد إسفيرياً ببرلين مؤتمر «أصدقاء السودان» والذي يهدف إلى دعم الحكومة الانتقالية في السودان والذي شارك فيه 40 ممثلاً لدول العالم و15 مؤسسة دولية ومالية، وتحدث في المؤتمر رئيس الوزراء السوداني الدكتور عبد الله حمدوك ووزير المالية

السوداني الدكتور إبراهيم البدوي ووزيرة العمل والتنمية الاجتماعية لينة الشيخ، كل هؤلاء ممثلين للسودان. على الجانب الآخر تحدث وزير العلاقات الخارجية لألمانيا كما تحدث في المؤتمر الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس البنك الدولي ورئيس البنك الأفريقي. تفاعل جزء كبير من الشارع السوداني بفرح وسرور من هذا المؤتمر واعتبر تنظيم مثل هذا المؤتمر نجاحاً كبيراً لحكومة الفترة الانتقالية، خصوصاً مع التعهدات المالية التي تفوق المليارات التي قدمتها الدول والمؤسسات المانحة للحكومة الانتقالية في السودان. خصوصاً أن حجم الالتزامات والوعود الكلية في المؤتمر تجاوزت 1.8 مليار دولار [4].

وبغض النظر عن حجم التمويل الذي تم استلامه، ففي هذه الورقة الصغيرة سأستعرض نبذة تاريخية عن نشأة مجموعة أصدقاء السودان وأبرز سماتها ودلالات تلك السمات. ثم سأناقش بعض التصورات الشائعة، سلباً أو إيجاباً، حول هذا المؤتمر، كما سأشرح بعض الأفكار الأولية حول تداعيات هذا المؤتمر على السياسة الداخلية. ثم سأختم الورقة بمناقشة سؤال كيف يمكن للحكومة السودانية والمجتمع المدني السوداني تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من هذا المؤتمر.

2- مجموعة «أصدقاء السودان» كقوة دبلوماسية/سياسية أكثر من اقتصادية: نبذة تاريخية وتحليل لصفاتها.

تعتبر مجموعة أصدقاء السودان التي تضم حكومات غربية وعربية من أهم المنصات التي تدعم الحكومة الانتقالية السودانية حتى قبل سقوط النظام السابق. وتعلب ألمانيا دوراً محورياً في التنسيق بين مكونات واجتماعات الدول التي تعتبر ضمن «أصدقاء السودان». فقبل سقوط النظام السابق وفي مارس 2019، دعت الحكومة الألمانية بصورة غير رسمية إلى اجتماع في العاصمة برلين جمع الحركات المسلحة في دارفور كما جمع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا والنرويج والاتحاد الأوروبي. تبع هذا الاجتماع اجتماع آخر في 18 مايو 2019 في واشنطن في أمريكا. وفي يونيو 2019، نسقت الحكومة الألمانية اجتماعاً للدول المشاركة في «أصدقاء السودان» مع الدول الخليجية والمؤثرة في المشهد السياسي السوداني مثل الإمارات والسعودية وقطر ومصر وأثيوبيا والاتحاد الأفريقي. ثم لاحقاً رُتبت اجتماعات أخرى في بروسل (22 يوليو 2019)، ثم اجتماع ثاني في واشنطن (22 أكتوبر 2019)، ثم عقد أول اجتماع في الخرطوم في 11 ديسمبر 2019 وأول اجتماع في استوكهولم في 18 فبراير 2020، ثم عقد اجتماع اسفيري في باريس في 7 مايو 2020، وأخيراً هذا الاجتماع الأخير في برلين في 25 يونيو.

تعتبر صفة المرونة من أهم خصائص مجموعة أصدقاء السودان كما أن تمثيلها لدول ذات

توجهات سياسية وأيدولوجية متعددة تعتبر صفة أخرى مهمة تفتح الباب لانضمام المزيد من الدول والمؤسسات إلى هذه المجموعة حيث انضم إلى المجموعة البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية، وصندوق النقد الدولي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، أما من الدول فقد انضمت كندا واليابان وإسبانيا وإيطاليا والكويت. وثالث المميزات لهذه المجموعة هو قلت درجة الاستقطاب، العلنية على الأقل، بين عضويته مقارنة مثلاً بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والذي يتابع ويوجه عمليات السلام في السودان [5].

هذه الصفات الثلاثة السابقة تجعل من الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المجموعة هو بصورة رئيسية دور دبلوماسي وسياسي متعلق بفتح الأفق والفرص للحكومة السودانية للاندماج مجدداً في المجتمع الدولي، ونفس هذه الصفات تقلل من الأدوار الاقتصادية أو التي تتعلق بممارسة ضغوطات سياسية على أي دولة ما لصالح الحكومة الانتقالية. وهذا لا ينفى أن هذه المجموعة يمكن أن يصدر عنها تصريحات/ إشارات عامة مؤيدة أو ناقدة لدولة أو مؤسسة معينة، لكننا نقصد أثر هذه التصريحات والتلميحات على موازين القوة في الساحة السياسية. أما من الناحية الاقتصادية، فبسبب أن كل التصريحات لأعضاء «أصدقاء السودان» تعتبر غير ملزمة لأي عضو آخر، مع غياب هيكل دعم وقيادة رسمية لتلك المجموعة، كل ذلك يُضعف من التأثير الاقتصادي والسياسي لهذه المجموعة. وفي ذلك تختلف من المجموعات الدولية ذات النفوذ الاقتصادي والسياسي الكبير في المشهد السوداني مثل دول «التروكيا العربية» التي تضم كل من الإمارات والسعودية ومصر، أو المجموعات الدولية ذات النفوذ السياسي الكبير في المشهد السوداني مثل «التروكيا الغربية» والتي تضم أمريكا وبريطانيا والنرويج [6].

مع ذلك فإن هنالك تغييراً بدأ يظهر في أجندة هذه المجموعة وهو ما ظهر بوضوح في اجتماعها الأخير ببرلين، وهو أنه أصبح دعمها الاقتصادي يتضمن تلميحاً صريحاً بضرورة تطبيق السودان لحزمة الإصلاحات الاقتصادية التي يفرضها صندوق النقد الدولي، ولا نستطيع الجزم حتى الآن ما إذا كان هذا التلميح سيتحول إلى «شروط مُسبقة» تضغط على الحكومة السودانية لتبنى نموذج اقتصادي محدد كما فعل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع الدول النامية في ثمانينات القرن الماضي، لكن الأيام القليلة القادمة كفيلة بمعرفة ذلك.

لهذه الأسباب، ولأسباب أخرى سأناقشها خلال الورقة، فأنا أحاجّ بأن أهم دعم قدمه مؤتمر أصدقاء السودان للحكومة المدنية يتمثل في (1) إظهار الدعم السياسي للحكومة المدنية من القوى الكبرى في المجتمع الدولي، (2) بداية تفاعل ودخول السودان في المجتمع الدولي. وهذان العاملان مهمان ومفيدان جداً للاستقرار السياسي والاقتصادي في الداخل السوداني لو تم توظيفهما جيداً. كما قدم المؤتمر وعود وتعهدات ب (3) دعم اقتصادي ومالي، لكن هذا الأمر الأخير جاء في صورة معقدة ويحتاج

إلى مزيد عمل ومتابعة عالية جداً من الحكومة الانتقالية للحصول على أغلب هذا الدعم، وهو ما سنناقشه أيضاً في هذه الورقة.

3 - تداعيات المؤتمر الاقتصادية والسياسية في الداخل السوداني

3.1 غالبية الدعم التنموي على مجموع التعهدات المالية في المؤتمر

حدد البيان الختامي للمؤتمر أربع أنواع لهذا الدعم: الحماية الاجتماعية، والتمويل التنموي (ويدخل فيه الدعم الفني، وبناء القدرات، ودعم القطاع الخاص وغيره)، ودعم جهود مجابهة الكورونا، وأخيراً الدعم الإغاثي والمساعدات الإنسانية. وبصورة عامة يمكننا القول بأن «التمويل التنموي» يشغل الحيز الأكبر من هذه الأنواع وهو يمثل حصة الأسد في غالبية هذه الوعود والتعهدات. على سبيل المثال، فالقروض التي سيقدمها البنك الأفريقي للتنمية والتي تبلغ 155 مليون دولار ستكون لدعم المشاريع التنموية، وقل مثل ذلك عن القروض التي أعلن البنك الدولي عن تقديمها (بعد تسديد السودان لمتأخراته arrears clear-ance!) على مدار ثلاثة أعوام القادمة هي 1.75 مليار دولار تدخل في هذا التمويل التنموي [7]. كما أن الغالبية العظمى من الدعم الألماني والبالغ 150 مليون يورو يذهب بصورة رئيسية للتمويل التنموي، وقل مثل ذلك عن الدعم القادم من الاتحاد الأوربي والبالغ مجموعه الكلي 312 مليون يورو، هو لدعم التمويل التنموي حيث بلغ حجم الدعم الذي يندرج تحت هذا البند 251 مليون يورو (من أصل المبلغ الكلي 312 مليون)، أما المساعدات الإنسانية فقد بلغت 60 مليون يورو، وقس على ذلك باقي التعهدات والدعم [8].

ولعل من أهم الأسئلة التي تثيرها المعلومات السابقة، السؤال حول حجم التعهدات والوعود المالية بالضبط، ففي كلمة البنك الدولي ذُكر التعهد المالي بمبلغ 1.75 مليار دولار على مدار ثلاثة أعوام قادمة (بعد تسديد السودان لمتأخراته arrears clearance!) ولا يبدو أن هذا المبلغ متضمن في حجم التعهد الكلي في المؤتمر والبالغ 1.8 مليار دولار، فهل ذلك لأن هذا المبلغ مربوط بسداد السودان لمتأخراته السابقة، أم أن ذلك بسبب أن هذا التعهد متوزع على مدة زمنية تصل حتي 2023 (أي تتجاوز مدي المرحلة الانتقالية)؟ أيضاً فقد جاء في بيان الاتحاد الأوروبي أنه اعتبر أنه الدعم الذي خصصه لبرنامج دعم الأسر وشبكة الأمان الاجتماعية Sudan Family Support Program والبالغ 93 مليون يورو هو جزء من التمويل التنموي (المبلغ الكلي 251 مليون يورو كما ذكرنا)، وهذا أمر مربك، وقد يفهم منه أن كل التعهدات التي قيلت لبرنامج دعم الأسر السودانية وبناء شبكة أمان اجتماعية هي جزء من التمويل التنموي، ولذلك فحتي ال 400 مليون دولار (والتي لا تعتمد على تسوية السودان لمتأخراته pre-arrears clearance) التي ذكر رئيس البنك الدولي أن البنك مع شركائه سيدعم بها برنامج دعم الأسر السودانية، يمكن أن يفهم كجزء من التمويل التنموي. فإذا كانت الغالبية

العظمي من التعهدات والوعود تذهب للتمويل التنموي، فكيف يحدث هذا التمويل وكم هي المدة التي يستغرقها هذا التمويل لكي يتم؟

التمويل التنموي هو أن تقوم دولة أخرى أو مؤسسة مالية بتمويل مشروع محدد للدولة التي طلبت الدعم (وهي السودان في هذه الحالة)، وهو يتطلب بالضرورة أن تكون هنالك دراسات جدوى كاملة تتضمن كل الجوانب المالية والفنية والتنموية المتعلقة بالمشروع وتقديم هذه الدراسة للجهة الممولة وبعد ذلك تقوم هذه الجهة بدراسة المشروع والقيام بحسب مراحل إدارة المشاريع المشهورة. ففي البنك الدولي، على سبيل المثال، تبدأ بمرحلة التعرف على المشروع Identification، ومن ثم دراسته وإعداد وثيقة موافقة أولية عليه Concept Note بعد زيارة البلد فيما يعرف بمرحلة ال Preparation، ثم إعداد الوثيقة الكاملة في زيارة تحقق شاملة للبلد للمرة الثانية Appraisal ودراسة كل القضايا الفنية والمالية والاقتصادية المتعلقة بالمشروع على الأرض، ثم إذا أثبت المشروع جدواه يتم التفاوض مع البلد على الترتيبات المالية والمشتريات Negotiation/ Approval، ثم بدأ التنفيذ ودعمه تفاصيل التنفيذ Implementation/Support. وهنالك خطوة أخيرة هي تقييم المشروع لكننا لا نركز عليها هنا Completion/Evaluation.

الخطوات الأربعة الأولى لوحدها في البنك الدولي (وهو من المؤسسات التي تعتبر رائدة في إدارة المشاريع في توقيت زمني معقول) تستغرق متوسط 14- 16 شهر [9]. هذا طبعاً بافتراض أن دراسات الجدوى لهذه المشاريع موجودة سلفاً، أما إذا لم تكن موجودة فيمكن للمرء أن يُضيف 6-4 أشهر إضافية على الأقل للرقم السابق.

3.2 هل ما تم حشده سيغير كثيراً من الواقع الاقتصادي الذي يعشيه السودان اليوم؟

وحتى تظهر الأرقام المخصصة للحكومة الانتقالية للتصرف بها في مواجهة الكورونا أو دعم شبكة الأمان الاجتماعية أو التمويل التنموي، فإن حقيقة أن غالب الدعم المذكور هو دعم تنموي ويحتاج إلى ما قد يزيد عن السنة والنصف لتحصيل هذا الدعم (في حالة كانت دراسات الجدوى للمشاريع جاهزة) فهذا يعني بصورة رئيسية أن هذه التعهدات التي قيلت في المؤتمر لن تخفف من اختلال في الميزان التجاري والذي يتجاوز 4 مليارات دولار (حيث تقدر الصادرات السودانية بنحو 3 مليارات دولار، والواردات بـ 7 مليارات دولار) أو عجز الموازنة العامة التي يعتقد البعض أنه يزيد عن ال 4 مليار دولار (هنالك أقول متعددة في هذا الخصوص)[10]. خصوصاً أن البيان الصحفي النهائي للمؤتمر قد حدد أولويات الدعم بثلاثة أشياء: برنامج دعم الأسر المتعففة، والتحويلات النقدية المباشرة للشرائح الفقيرة، والإصلاحات الاقتصادية اللازمة في الفترة القادمة [11]، وبالرغم من أن البيان لم يقصر أوجه الدعم على هذه الثلاث فمجرد التركيز عليها وتجاهل عجز الموازنة كافٍ للإشارة بأن هذه الملفات الثلاثة هي التي يريد المانحون دعمها. لذلك يصعب أن تحدث هذه الأموال أثر مباشراً في

سعر الدولار أو في أسعار السلع العامة.

يجب أن نأخذ في الاعتبار أيضاً، أن هذه الأرقام السابقة لا تتضمن عجز الموازنة الذي تسبب به هيكل الرواتب الجديد، أو العجز الذي حدث في إيرادات الموازنة بعد تأثيرات جائحة الكورونا الاقتصادية، حيث نقلت صحيفة الشرق الأوسط توقعات لجنة حكومية في السودان بأن تؤثر الإجراءات المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا، بخفض الإيرادات العامة في موازنة الدولة بنسبة 40%، ونقلت أيضاً عن وزارة المالية نيتها في إعداد موازنة جديدة لمواجهة التداعيات الاقتصادية للوباء. ونقلت الصحيفة أيضاً توقعات خبراء اقتصاديين آخرين مثل الخبير الاقتصادي الدكتور عادل عبد المنعم الذي يتوقع أن تنخفض إيرادات الموازنة العامة للدولة بنسبة 80% نتيجة الإجراءات الاحترازية لمواجهة انتشار فيروس كورونا، مشيرا إلى أن أزمة انتشار كورونا عطلت العملية الاقتصادية في البلاد بشكل كبير، وستحدث خللا كبيرا في الموازنة العامة المعتمدة بنسبة 85% على الإيرادات الضريبية والجمركية والتي تعتمد بشكل مباشر على عمليات الاستيراد [12].

كما يصعب أن يقال إن هذا المبلغ المخصص لدعم الكورونا يمكن أن يصل إلى ال 4 مليار التي يبحث عنها الدكتور البدوي لمجابهة الكورونا، ويصعب كذلك أن يصل المبلغ المخصص للحماية الاجتماعية مبلغ ال 2 مليار دولار التي طلبها البدوي لشبكة الضمان الاجتماعي (برنامج دعم الأسر السودانية) للسنة الأولى فقط [13].

3.3 تداعيات المؤتمر على القضايا الاقتصادية الخلافية حول رفع الدعم عن الوقود والسلع الاستهلاكية

من الجدير بالانتباه أن في المؤتمر دعوة صريحة لدعم اتجاهات وزير المالية برفع الدعم عن الوقود والخبز وتحرير سعر الصرف، وعموماً اتباع حزمة السياسات التي يحتفى بها صندوق النقد الدولي. لذلك فقد حدد البيان الختامي أولويات الدعم بثلاث قضايا كما ذكرنا الثالثة منها هي «الإصلاحيات الاقتصادية اللازم تطبيقها في المستقبل القريب the necessary economic reforms to be implemented in near future» وإذا تساءل شخص عن طبيعة هذه الإصلاحات اللازمة سيجد الجواب في آخر البيان الصحفي للمؤتمر والذي نص على: « وهنأ المانحون صندوق النقد الدولي وحكومة السودان الانتقالية على الاتفاق على الذي تم التوصل إليه لإطلاق برنامج طموح بمراقبة موظفي الصندوق Staff Monitored Pro-gram. سيدعم هذا البرنامج الذي يشرف عليه موظفو الصندوق تنفيذ حزمة الإصلاحات الشاملة للسلطات التي تركز على استقرار الاقتصاد، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، وتحسين الحوكمة وبيئة الأعمال، وستسهل تقدم السودان للدخول في مبادرة تخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون». وهذا هو النص باللغة الإنجليزية:

« They congratulated the International Monetary Fund and the Transitional Gov-ernment of the Sudan on the staff-level

agreement reached to launch an ambitious Staff Monitored Program. The Staff-Monitored Program will support the implementation of the authorities' comprehensive reform package which focuses on stabilizing the economy, strengthening the social safety net, improving governance and the business environment, and will facilitate progress towards HIPC debt relief»[14]

وهذا ما أكده الدكتور التجاني الطيب، وكيل وزارة المالية الأسبق فيما نشرته عنه بعض الصحف الإلكترونية[15].

بل إن بعض المتخصصين، مثل الدكتور خالد التجاني النور، يرى بأن أبرز تأثير لهذا الاجتماع لا يكمن في الدعم السياسي ولا الدبلوماسي ولا في عودة السودان لحظيرة المجتمع الدولي لأن السودان «قد تجاوز ذلك بالفعل منذ وقت مبكر بعد شهر واحد من تسنم الدكتور عبد الله حمدوك لرئاسة الحكومة إبان مشاركته في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، واللقاءات العديدة التي أجراها مع عدد معتبر من قادة العالم، فضلاً عن انعقاد اجتماع رفيع المستوى بشأن السودان دعا له الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيرش في27 سبتمبر الماضي بحضور د. حمدوك وعدد من القادة، وكذلك زياراته لاحقاً لواشنطن، وباريس، وبروكسل، وميونيخ، وزيارات عدد من المسؤولين الغربيين للخرطوم، فضلاً عن استضافة لندن في يناير الماضي لاجتماع رفيع لمانحي العون الإنساني، وكل هذه المؤشرات تؤكد أن البعد السياسي والدبلوماسي لم يكن ضمن إنجازات مؤتمر برلين الافتراضي الحصرية، لا سيما وقد أشار في بيانه الختامي إلى سابقة الاجتماعات الرفيعة بشأن السودان في نيويورك ولندن وإلى أن لقاء برلين يأتي في سياقها». ولهذا يرى الدكتور خالد التجاني أنه « وبحسب هذه المعطيات فإن أهم نتيجة لمؤتمر برلين بلا شك هي نجاحه في حسم الجدل المحتدم والتنازع حول الوجهة الاقتصادية للحكومة الانتقالية بصورة نهائية باعتماده تبني نموذج التحرير الاقتصادي وبرنامج الإصلاح الهيكلي التابع لصندوق النقد الدولي»[16].

لكن من الجدير بالذكر هنا، أن المؤتمر لم يدعم سياسات الصندوق ورفع الدعم دون التأكيد في عدة موطن على تطبيق وإطلاق شبكة الأمان الاجتماعي التي ينبغي أن تحمي الفقراء من تبعات هذه الإجراءات. أخيراً، بالنسبة للدعم المتواضع الذي قدمته بعض الدول الخليجية مقارنة بالدعم الكبير الذي قدموه سابقاً في بداية المرحلة الانتقالية والذي بلغ تعهده قرابة ال 3 مليار دولار، فلم تكن تلك الأرقام البسيطة مستغربة وذلك لأن تلك الدول تدعم بصورة رئيسية المكون العسكري، وهذا المؤتمر كان يركز على دعم الحكومة والشق المدني.

4 - هل يعتبر هذا المؤتمر ارتهاناً للقوى السياسية الخارجية والمؤسسات الدولية؟

بالنسبة للمعترضين على المؤتمر أساساً ويرون أنه لا فائدة منه وأنه سيوقع السودان في براثن هيمنة المؤسسات الدولية وأنه لا يمكن أن تنهض دولة بالهبات والمنح والدعم الأجنبي فإلى

هؤلاء نبتدر المناقشة معهم بقضيتين:

أ- إن التعريف الشائع للدولة التنموية بوصفها تلك الدولة التي تشكل القطاعات الانتاجيّة دوراً رئيسياً في تدوير عجلة الاقتصاد وخلق الوظائف هو تعريف يختزل باقي الأعمدة الجوهرية في الرؤية الشاملة لمفهوم «الدولة التنمويّة»، حيث إنني أرى بأن التصور الصحيح والشامل لأي رؤية تنموية يتضح بسؤالنا لأربعة أسئلة جوهرية: ما هو تصور التنمية الاقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها؟ (الرؤية الأيديولوجية) من هو المحرك والمسؤول عن تنفيذ هذه التنمية؟ (البنية الإدارية) كيف سيتم تمويل هذه التنمية؟ (البنيّة المالية) وكيف سيتم توزيع ثمار هذه التنمية على شرائح المجتمع؟ (البنية التوزيعية). هذه العوامل الأربعة ما بعضها هي ما يمكن أن يقود إلى تكوين «دولة تنموية» فاعلة، وأي قصور في أحد هذه العوامل سينعكس مباشرة في فاعلية ودرجة نجاح الدولة التنموية المراد بناؤها. ونحن هنا نتحدث ونناقش الركن الثالث من أركان الدولة التنموية والمتعلق بالبنيّة المالية والتمويلية للدولة التنموية.

إن أي عملية تحول اقتصاديّ هيكليّ نحو بناء اقتصاد يقوم على الصناعة والتكنولوجيا تحتاج إلى تخطيط طويل المدى لإنشاء بنية تحتية فاعلة كما تحتاج إلى تطوير وتحديث قدرات ومهارات القوى العاملة في البلد وهذا التحديث يحصل بصورة رئيسيّة عن طريق التجربة والخطأ والتعلم بالممارسة learning-by-doing وهي عملية تحتاج كذلك إلى وقت طويل ولا تحدث بين ليلة وضحاها، وكلا الأمرين يحتاج إلى استثمارات مالية كبيرة ولا يمكن أن يتوفرا إلا بوجود قطاع ماليّ ذي توجه استراتيجيّ يعطى قروض مالية ميسرة متوسطة وطويلة الأجل، وهو ما لا يتوفر في البنوك التجارية العاديّة. لذلك تحتاج كل الدول الساعيّة لتحقيق تحول اقتصاديّ هيكليّ إلى زيادة حصتها من المدخرات الاستثمارية savings-investment identity والتي تساوي في أي اقتصاد مفتوح، يمتلك علاقات تجاريّة نشطة مع العالم الخارجي، مجموع المدخرات الحكومية public/government savings والمدخرات الخاصة private savings ورأس المال الأجنبيّ foreign capital والمساعدات من الدول الخارجية aid inflows. محركات التحول الاقتصادي في المكونات سابقة الذكر ليست هي رؤوس الأموال الأجنبيّة ولا المساعدات الدوليّة وإنما هي المدخرات الحكومية والخاصة برؤوس الأموال المحليّة وهي ما يطلع عليها «الموارد المحلية domestic resources». ويخبرنا التاريخ بأن كل الدول التي شهدت تحولاً اقتصادياً هيكلياً في السنوات الماضية مثل الصين وتركيا ودول شرق آسيا قد شهدت، بالتوازي مع ذلك التحول الهيكليّ، تحولاً تمويلاً في بنية مواردها حيث زادت نسبة إجمالي رأس المال الثابت gross fixed capital وإجمال المدخرات المحلية gross domestic saving في الناتج المحلي الإجمالي، ونقصت في نفس الوقت نسبة الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي كما نقصت نسبة مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية في إجمالي رأس المال كما هو موضح في الرسم التالي.

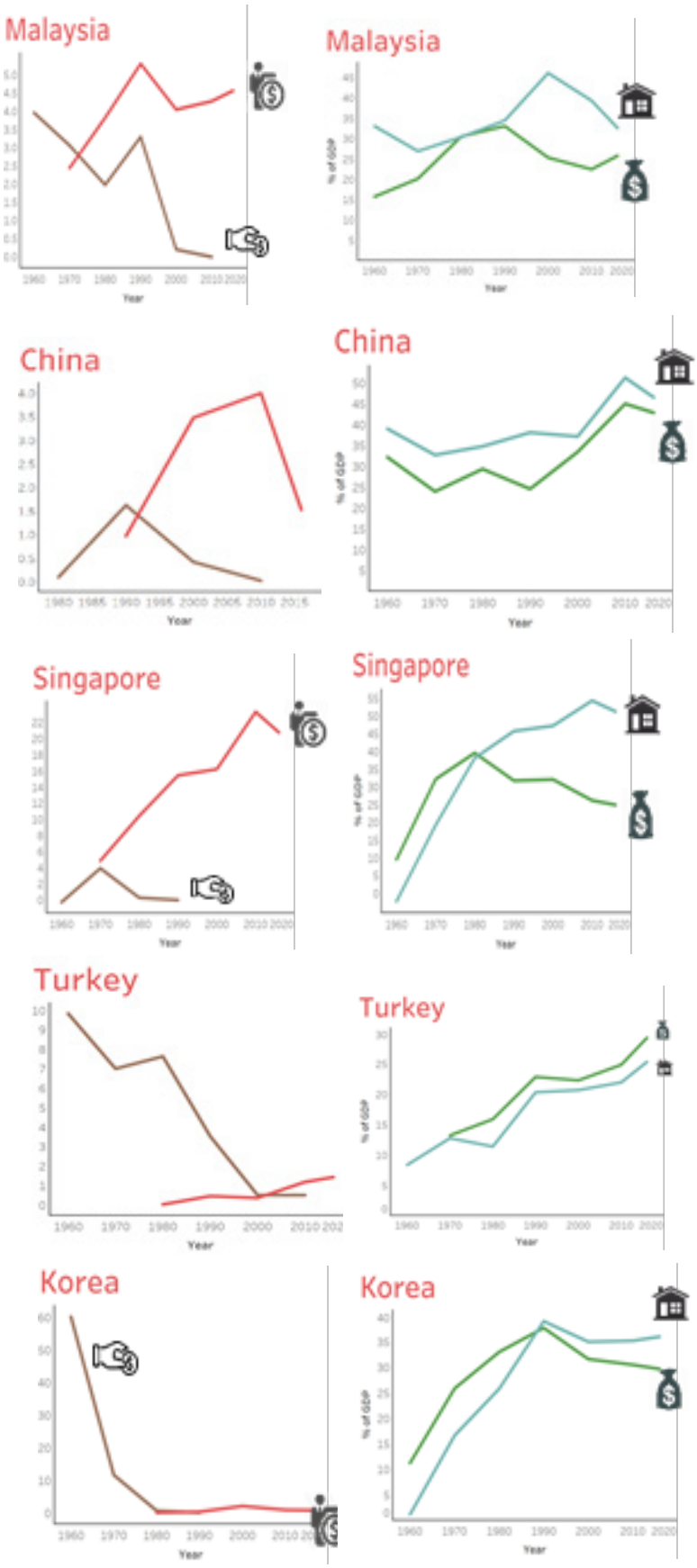

Picture (1). The Role of Domestic Saving

vs. Role of FDI & ODA in High-income Countries and Upper-middle income Countries [17].

لكن الفكرة الرئيسية في الذي قامت به هذه الدول هو «تحول وتغيير» في مصادر التمويل نحو الاعتماد على المصادر المحلية، لكن هذا لا يعني بحال أن هذه الدول في بدايتها لم تعتمد على المساعدات الدولية أو التمويل الخارجي، خصوصاً أن السمة الرئيسية للاقتصاد الذي نعيشه اليوم هو التداخل والعولمة، وخصوصاً كذلك إذا استوعبنا صعوبة بدايات التنمية وحجم تحدياتها لذلك لا يمكننا أن نبدأ الاستفادة من التاريخ التنموي بالنظر فقط إلى مآلات الأمور، وإنما بالنظر أيضاً إلى بداياتها والتغييرات التي شهدها هذا التاريخ.

ب- حتى الدول الناجحة في شرق آسيا لم تنهض بالانعزال عن الاقتصاد العالمي وإنما بالمشاركة فيه، وفقاً للشروط التي تفيدها وتفيد مواطنيها، لذلك فإن الدخول في المجتمع الدولي والتفاعل معه وطلب تمويل منه لا يجب أن يكون هو موضع السؤال، موضع السؤال ينبغي أن يكون ما هي «تبعات وشروط» هذا الدخول والتفاعل.

على سبيل المثال، ففي تجربة كوريا الجنوبية، وفي حين كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كوريا الجنوبية منخفضة ومقيدة، فإن الصناعة التحويلية الخفيفة التي تركز على الصادرات كانت تمثل استثناء من بعض النواحي خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية اليابانية (على سبيل المثال في صناعة النسيج، بلغ نصيب اليابان في هذه الصناعة 20٪ في عام 1974م).

لكن مع الزمن، ضغط الكوريون بشكل منهجي وتدريجي من أجل مشاركة يابانية أقل ودرجة أعلى لصالح الشركات الوطنية في ملكية حصص المشاريع المشتركة. وفي أقرب مدة، استطاع الكوريون الاستثمار في مرافق البحث والتطوير الخاصة بهم، وبحلول أوائل الثمانينيات اكتسبوا القدرة على تصميم مصانعهم الخاصة وقللوا من الاعتماد على الاستيراد من خلال تطوير قدرات الإنتاج المحلي في الألياف الاصطناعية والبتروكيماويات والغزل والنسيج، والصباغة والحياكة.

ونفس الأمر يمكن أن يقال في حق تايوان التي توفرت فيها الكثير من السمات التي جعلتها جاذبة للمستثمرين الأجانب في أوائل الستينيات مشابهة جداً لتلك السمات التي وجدت في كوريا الجنوبية. فقد بدأت الشركات الأمريكية واليابانية في البحث عن العمالة منخفضة التكلفة في البلدان المجاورة لنقل الإنتاج إليها، وقتها قدمت تايوان الاستقرار السياسي والعمالة المنضبطة، كما كانت البلاد مرتبطة باليابان منذ الحقبة الاستعمارية أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد كانت تايوان تعتبر القاعدة الأمامية لمعاداة للشيوعية (في فترة الحرب الباردة). ولكن تايوان قامت بعمل جيد في جذب المستثمرين الأجانب كذلك. ومن بين عدة أمور محفزة، فقد عرضت تايوان ملكية أجنبية بنسبة 100 ٪، وضمانات ضد المصادرة وإعفاءات ضريبية لمدة خمس سنوات. وبُذل جهد كبير لجعل الشركات الأجنبية تشعر بالترحيب، وإحدى الخدع الشائعة كانت تكوين بعض الروابط الشخصية بين الشركة الأجنبية وأحد كبار المسؤولين في حكومة تايوان.

كانت تايوان تمتلك بشكل عام استراتيجية أكثر ترحيباً تجاه استثمار أجنبي مباشر من كوريا الجنوبية، ولكن الحكومة تفاوضت بشكل استراتيجي مع المستثمرين الأجانب وساومتهم، حتى في الستينيات، ثم اتخذت الحكومة التايوانية موقفا أكثر صرامة تجاه المستثمرين الأجانب ابتداء من السبعينات. فقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر تقيداً في الصناعات كثيفة العمالة labour-intensive، وواجه متطلبات تصدير أعلى بالإضافة إلى التزامات أكثر تجاه الشركات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع حدود للمدى الذي يمكن للشركات الأجنبية من خلاله الاستفادة من التكنولوجيا الخاصة بها - والتي تتطلب عادةً عدم إمكانية تقييم التكنولوجيا بأكثر من 15٪ من أسهم الشركة في حالة المشاريع المشتركة. وكان القصد من ذلك جعل الشركة الأجنبية تلتزم بالمزيد من الأسهم تجاه عمليات المشروع الفعلية، وبالتالي تحمل المزيد من المخاطر. ويمكننا أن نذكر المزيد من الأمثلة من الصين وسنغافورا وغيرها من دول شرق آسيا [18] .

5 - ما الذي ينبغي على كلٌ من الحكومة السودانية والمجتمع السوداني فعله في الفترة القادمة؟

5.1 على مستوى الحكومة ينبغي التركيز على أربعة محاور رئيسية:

- لضمان أقصى استفادة من حجم

هذه التعهدات والوعود والتي تعتبر ضمن «التمويل التنموي» فهذا يعنى أن الحكومة السودانية تحتاج إلى تجهيز دراسات جدوى ومشاريع بمعايير عالمية حتى تحشد وتحصل على هذه الموارد. لتوفير هذه الدراسات ينبغي على الحكومة السودانية العمل على ثلاثة أمور مكملة لبعضها البعض:

أ- تعيين أصحاب الكفاءة والخبرة في هذا المجال في كل الوزارات المعنية، وهذا يقتضي بدوره فتح الوظائف العامة للمنافسة، وهو ما قد يساهم في التخلص من سيطرة اللوبيات/الشلليات السياسية الصغيرة المسيطرة على عمل الوزارات المختلفة والتي لا تتصف بالكفاءة والمهنية [19].

وإذا لم تقم الحكومة بذلك، فهي مهددة بضياع الفرصة التي قدمها مؤتمر «أصدقاء السودان» وتكرار ما حدث لحملة «القومة للسودان» التي فشلت في تحقيق أهدافها ولم تستطع أن يصل مجموع تبرعاتها إلى 2 مليون دولار وذلك بسبب ضبابية الحملة وعدم وضوح المشاريع التي ستستخدم فيها التبرعات، كما فشلت الحملة أيضاً في كسب ثقة الناس فيها [20]

ب- بناء قنوات ومنصات للاستفادة من الاستشاريين السودانيين في كل العالم (مثل السودانيين العاملين بالمؤسسات الدولية أو الجامعات أو غيرها) وهذا يقتضي بناء منصات وأجسام استشارية ذات علاقة واضحة بالوزارات وبهيكلها.

ج- في المؤسسات الدولية المانحة وتحت بند «التمويل التنموي» يوجد بنود متعلقة بالدعم الفني وبناء القدرات وهذه تشمل اخراج منحة مالية صغيرة (في حدود 100- 300 ألف دولار) وتختلف بحسب الحالة والسياق، ولكن هذه المنح يمكن أن تحصل عليها الحكومة مباشرة للتعيين شركات استشارية عالمية لتجهيز دراسات جدوى بمعايير عالمية. وهذا يقتضي بدوره من الحكومة أن يكون لديها على الأقل خطة اقتصادية حول طبيعة المشروعات والقطاعات التي تعتبرها الحكومة قاطرة وقائدة لعجلة التنمية في البلد، كما يقتضي فريق فني جاد وعلى قدر عالي من التركيز للإسراع لطلب الدعم الفني للقيام بهذه الاستشارات. وهو ما عبر عنه استيفن أمين أرنو، وزير الدولة بوزارة العدل في الحكومة الانتقالية والذي استقال عن منصبه لأسباب متعلقة بأداء الوزيرة وطريقة إدارتها للوزارة، قائلاً: «سؤالنا اليوم هل هناك استراتيجية متكاملة بها كل الأهداف الوطنية للتنمية وبها مؤشرات النجاح (indicators) في كافة المجالات الحيوية من تعليم، صحة، اصلاحات ادارية وبنية تحتية وتحسين معاش الناس؟ هل للخطة الإستراتيجية المفترضة بنود صرف (budget lines) توضح مصادر تمويلها من الموارد المتاحة بشفافية وتوضح أوجه القصور في التمويل والتي من المفترض أن يتبناها شركاء السودان؟ باختصار هل هناك تصميم وطني للعون الدولي (aid architecture)؟ هذه الأسئلة مهمة لأنها ستضع الحوار في إطاره تسليط الضوء على الوكالة الوطنية في قيادة النهضة التنموية الشاملة وللخروج من دائرة التبعية.»[21]

هذه الثلاثة أمور مكملة لبعضها البعض ولا

يمكن الاستغناء عن أي واحد فيها في الوقت الحالي، فالأمر الأول يضمن بناء قدرات المؤسسات الحكومية والوزارات بكفاءات وطنية مخلصة وجادة وبعيدة عن الكسب السياسي الرخيص وهو أمر مهم على كل الأصعدة، أما الأمر الثاني فهو يوفر آلية مهمة للاستفادة من حشد الدعم الفني من كل السودانيين العاملين بالداخل والخارج من أهل الكفاءة والذين لا يمكن استيعابهم من قبل الأمر الأول. وأخيراً، فالأمر الثالث مهم في وقتنا الحالي لتسريع وتيرة العمل والاستفادة من التمويل التنموي حتى لا تختفي هذه الوعود، لكنه لا يغني عن الأمرين كما ذكرت ولا يمكن الاعتماد على شركات أجنبية استشارية فقط لتُعرف الحكومة ما ينبغي فعله!

وحتى نشرح بصورة أوضح أهمية توفر تصور ودراسات جدوى للمشاريع نذكر هذا المثال.

في اليوم الأول من مؤتمر «دعم وتنمية الاقتصاد المصري Egypt Economic Development Conference »، والذي أقيم في شرم الشيخ في الفترة بين 15-12 مارس 2015 وشاركت فيه 112 دولة حول العالم ونحو 25 منظمة إقليمية ودولية و775 شركة، أعلن المشاركون والمانحون في المؤتمر عن تعهدات مالية تقدر بنحو 19.3 مليار دولار حيث تعهدت كلُ من السعودية والكويت والإمارات بمبلغ 4 مليار دولار (المجموع 12 مليار)، وعمان تعهدت ب 500 مليون دولار، أما باقي ال 6 مليار دولار فجأت من شركات مصرية وعربية وأجنبية. كما تحصلت مصر على 751 مليون دولار منح وقروض من منظمات دولية ودول مانحة أجنبية [22]. وفي اليوم الثاني من المؤتمر بلغ مجموع التعهدات قيمة تفوق ال 34 مليار دولار حيث تعهدت مجموعة ماجد الفطيم ب5 مليارات جنيه، و19.7 مليار دولار عبارة عن استثمارات لتنفيذ مشروعات عقارية، و 1.8 مليار دولار لتطوير شبكة نقل الكهرباء، و 2.2 مليار دولار قيمة اتفاقات النقل، و 6 مليارات دولار للمركز اللوجيستي لتجارة الحبوب والغلال بميناء دمياط [23]

يمكن أن يجادل البعض بأن سبب هذا الحجم من الدعم هو موضع مصر الجيو-استراتيجي ولأنها غير موجودة في قائمة الدول الراعية للإرهاب وهذا فعلاً صحيح ويفسر جزء من الواقع، لكن الحقيقة المهمة أن أغلب هذه التمويلات وفرتها شركات خاصة لمشاريع محددة (وجزء معتبر من هذه الشركات تقع في العالم العربي أو مصرية) وحتى الاستثمارات الدولية كانت تركز بصورة رئيسية على مشاريع تنموية طرحتها مصر في ذلك المؤتمر. بمعنى أن دولة مصر عندما نظمت ذلك المؤتمر كانت تعرف جيداً ما تريد طلبه من المانحين والمستثمرين، ولذلك ففي اليوم الافتتاحي الأول قام السيسي بعرض مشروع العاصمة الإدارية الجديدة للاستثمار بقية 45 مليار دولار، وتم طرح مشروع «تنمية محور قناة السويس» بقيمة 15 مليار دولار، بالإضافة إلى مشاريع توليد كهرباء بقيمة تتجاوز ال 2 مليار دولار، وعدد آخر من المشاريع. النقطة المهمة هنا هو أن هذه المشاريع لم تكن فقط سبب في حشد الموارد الخارجية والدولية، لكنها أيضاً ساهمت في حشد كبير

للموارد المحلية فقد استثمر في هذه المشاريع جزء معتبر من عامة المواطنين ومن رجال الأعمال المصريين [24].

إن الدعم الذي قدمه مؤتمر أصدقاء السودان في 25 يونيو أغلبه يقع في دائرة التمويل التنموي، وهو ما يتطلب بدوره من الحكومة تجهيز مشاريع ودراسات جدوى بمعايير عالية، وبالتأكيد لو كانت الحكومة السودانية قد قدمت هذه الدراسات مبكرة في المؤتمر لكن حجم التعهدات يختلف بصورة كبيرة. ومن أوضح ما يدلل على ذلك، حقيقة أن أكبر مشروع حاز على دعم وتأييد المانحين له هو مشروع دعم الأسر السودانية وذلك لأن وزارة المالية قد عملت على هذا المشروع مبكراً ووفرت له موارد فنية (عبر طلب الدعم الفني من البنك الدولي ومن صندوق الأمم المتحدة للغذاء بغرض إطلاق المشروع ومعالجة الجوانب الفنية وتحدياتها) كما قامت وزارة المالية بعرض عدة وظائف بمعايير عالية للعمل في هذا المشروع وطلبت تمويل مرتبات هذه الوظائف من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ولذلك كان هذا المشروع على مستوي القبول والمعايير. ولنا أن نتخيل حجم التمويل والتعهدات إذا كانت هنالك مشاريع تنمية في قطاعات الكهرباء والبنى التحتية والمياه وغيرها تم عرضها مسبقاً لهؤلاء المانحين، بالتأكيد كان حجم الدعم والتعهدات المالية سيختلف بالضرورة! وعلى العموم ستقام الجلسة الثانية من هذا المؤتمر في مطلع 2021، أي بعد 6 شهور من الآن، وهي فترة كافية للحكومة الانتقالية لترتيب بيتها الداخلي والعمل على تجهيز مشاريع ودراسات جدوى يمكن أن تجلب المزيد من الدعم في الجلسة القادمة.

• على الحكومة أيضاً، أن تستفيد من الوعود التي أطلقها رئيس البنك الدولي والتي تنص على توفير دعم للسودان (حتى قبل سداده لمتأخراته) ويجب ألا تتوقف الحكومة عن ذلك بحجة أن السودان ما زال من ضمن الدول الراعية للإرهاب، فحتي إيران والتي تقع في نفس قائمة الدول الراعية للإرهاب استطاعت أن تستفيد من تمويل البنك الدولي لدعم جهود مجابهة الكورونا بمنحة مالية قيمتها 50 مليون دولار [25].

• الاستفادة من زخم المؤتمر ودعمه السياسي للمضي قدماً في إزالة السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وتحقيق أكبر استفادة من مبادرات إلغاء الديون، ومتابعة الوعد الذي أطلقته دولة فرنسا في آخر المؤتمر باستضافة مؤتمر رفيع المستوي في باريس لمناقشة قضية ديون السودان. ومما يؤيد هذا الكلام ما لاحظه الصحفي كاميرون هديسون Cameron Hudson المحلل بالمجلس الأطلنطي، من أنه ومن بين 46 دولة أو مؤسسة مالية تحدثت في المؤتمر: 23 منها دعمت إلغاء ديون السودان و/أو حفزت المؤسسات المالية الدولية لإقراض السودان، 14 من هؤلاء الممثلين أيضاً دعوا إلى إزالة السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وباقي العقوبات الأمريكية، و32 منهم دعوا لدعم عاجل للحكومة السودانية لمجابهة الكورونا [26]. وبما أن كاتب هذه السطور ليس ملماً بتفاصيل وخطوات كلٌ من متطلبات رفع السودان من قائمة الدول الداعمة للإرهاب وإعفاء ديون السودان، فأرجو أن تكون هذه الورقة سبباً لفتح نقاش بين

المختصين لمناقشة كيفية وآلية الاستفادة من الدعم السياسي والدبلوماسي الذي قدمه هذا المؤتمر لتحقيق تلك المتطلبات ولتسريع وتيرة العمل.

- الاستفادة من الدعم السياسي والدبلوماسي الذي وفره المؤتمر لتحجيم تمدد المؤسسة العسكرية والدعم السريع، فمما يشير إلى دعم المؤتمر لهذا الاتجاه النص التالي الذي ورد في البيان الختامي للمؤتمر: « وأكدت الوفود أنه ينبغي على السودان إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك تحسين الشفافية والشمولية والمساءلة، فذلك من شأنه أن يفتح مزيد من أبواب التمويل أمامه» وهذا هو النص الإنجليزي من البيان « Delegations underlined that the Sudan should undertake further economic and social reforms including improving transparency, inclusiveness and accountability to unblock further funding.» ،[27] وهذا النص يشير إلى إيرادات الذهب التي لا تدخل خزينة الدولة والتي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، كما يشير ايضاً إلى مجموعة الشركات التابعة للمؤسسة العسكرية والتي لا تدخل إيراداتها خزينة الدولة كذلك. ودعم مجموعة أصدقاء السودان للقوى المدنية هو ما أكده أيضاً الدكتور Gerrit Kurtz الباحث بالمركز الألماني للعلاقات الخارجية في أحد تقاريره التي صدرت مؤخراً [28] (مع الأخذ في الاعتبار ما ذكرناه سابقاً من ضعف القوة السياسية والاقتصادية لمجموعة أصدقاء السودان، لكنه كما ذكرنا دعم دبلوماسي يمكن الاستفادة منه).

- السعي لإحداث توافق سياسي عريض يشمل جميع القوى السياسية والاجتماعية، ومعالجة المشاكل بين الحكومة وقوى الحرية والتغيير، والمشاكل الداخلية بين قوى الحرية والتغيير، والابتعاد عن القضايا المثيرة للاستقطاب في هذا الوقت بقدر الإمكان لأن كل ما سبق هو ضروري ومهم لتحقيق الاستقرار السياسي الذي هو بدوره عامل مهم لتجذب التمويل.

5.2 على مستوى المجتمع المدني ينبغي التركيز على عدة قضايا أيضاً من أهمها:

- من المرجح وبناءً على الدعم الكبير الذي حازه البدوي من هذا المؤتمر أن يستفيد البدوي وحمدوك من هذا الدعم السياسي لحسم القضايا الاقتصادية العالقة بينهم وبين الحرية والتغيير (مثل رفع الدعم، وتحرير سعر الصرف، وغيرها)، بل يمكن لحمدوك والحكومة المدنية أن تستفيد من هذا الدعم لضغط لوبيات التأثير والقرار داخل قوى الحرية والتغيير ككل. لكن وفي هذا السياق من الجدير أن نؤكد على أن الموقف من رفع الدعم يجب أن يكون ويظل مشروطاً بتوفير المال الكافي لبرنامج دعم الأسر السودانية وبناء شبكة أمان اجتماعي، وألا تستخدم الوعود والتعهدات بدعم هذا البرنامج لرفع الدعم مباشرة دون وجود أو فاعلية لبرنامج دعم الأسر. وهذا يتطلب مراقبة شديد من المجتمع المدني والقوى السياسية الرافضة لرفع الدعم لهذه القضية، بحيث يصعب على وزارة المالية تمرير رفع الدعم من دون تفعيل

شبكة الأمان الاجتماعي، وهو أمر غير مستبعد على وزارة المالية.

• الأمر الثاني الذي يجب أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني هي التأكد من قيام المؤتمر القومي لمناقشة القضايا الاقتصادية بتنسيق وزارة المالية، وألا يترك حسم هذه القضايا الحساسة للمؤسسات المانحة والدول الخارجية. وعلى مكونات المجتمع المدني أن تطرح ذات السؤال المهم الذي ذكره الدكتور خالد التجاني: « على أي أساس تجاهلت الحكومة حقيقة أن الفصل في قضية تتعلق بالخيارات الأساسية لوجهة الاقتصاد السوداني من المفترض أن يكون قراراً وطنياً يحسم من خلال حوار مجتمعي حقيقي، وعبر المؤتمر الاقتصادي القومي المتفق عليه، الذي تم إلغاؤه فعلياً بحجة واهية ذلك أن جائحة كورونا التي اتخذت ذريعة لذلك لم تمنع أن يحسم الأمر في مؤتمر افتراضي آخر كان من الممكن أن يعقد مثله على المستوى الوطني. والسؤال الآخر ما هي المشروعية التي استندت عليها الحكومة الانتقالية لتترك لجهات خارجية أن تقرر بالنيابة عن الشعب السوداني مسؤولية تحديد خياراته الاقتصادية وتحمل نتيجة تبعات وجهة لم يخترها وليس خافياً عواقبها الوخيمة، فضلاً أن ذلك يعني أن المجتمع الدولي ليس مستعداً في كل الأحوال لدعم التحول الديمقراطي في السودان ومساعدة شعبه إلا بعد القبول الشروط التي وضعها يضعها مقابل ذلك» [29]

* مراقبة أداء الحكومة في الأربعة محاور السابقة، وخصوصاً الشفافية في الوظائف العامة عبر طرحها للمنافسة العامة لكل السودانيين، وتكوين جهات استشارية للوزارات المختلفة.

في الختام، وعلى خلاف الأصوات التي ترى بأن مؤتمر أصدقاء السودان هو مؤتمر لا فائدة منه والأصوات التي ترى بأن المؤتمر يعتبر ناجحاً نجاحاً منقطع النظير، فإن هذه الورقة تحاجج بأن المؤتمر في جوهره هو «فرصة» تحتاج من الحكومة السودانية لبذل مزيد من الجهد والعمل والإصلاحيات حتى تستطيع تحويل هذه الوعود إلى تمويل ودعم حقيقي لقضايا التنمية والاقتصاد التي تواجه الفترة الانتقالية، كما يتطلب تحقيق ذلك دور رقابي أكبر من قِبل المجتمع المدني السوداني، وذلك حتى لا يتم استغلال المؤتمر لتمرير أجندة اقتصادية لم يتفق عليها السودانيون بعد، وحتي لا تتكرر تجارب عدم الاستفادة من مؤتمرات ووعود المانحين التي شهدها السودان سابقاً، مثل مؤتمر أوسلو بعد اتفاقية السلام الذي تعهد فيه المانحون بأكثر من 8 مليار دولار تُدفع على ست سنوات ولم يتحصل منها السودان إلا على مليار دولار واحد ونفذت به مشاريع أغلبها في جنوب السودان، ومثل مؤتمر الدوحة للسلام في دارفور الذي تعهد المانحون فيه بمبلغ 3.6 مليار دولار ولم يتحصل السودان منها إلا على 1.1 مليار دولار (دفعة 80% منه حكومة السودان نفسها) خلال ستة أعوام [30]. فهل تنجح حكومة السودان الانتقالية في تحويل هذه «الوعود والتعهدات» المالية إلى مشاريع تنموية حقيقية يستفيد منها المواطن، أم يتكرر سيناريو ضياع هذه الفرصة كما حدث من قبل؟

المراجع :

.1

Radio Dabanga, Inflation over 114% as Sudan's economic woes deepen, 18 June 2020, available at:

https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/inflation-over-114-as-sudan-s-economic-woes-deepen#:~:text=The%20annual%20inflation%20rate%20in,to%20Sudan›s%20Central%20Statistics%20Bureau.

.2

Gerrit Kurtz, An International Partnership for Sudan's Transition: Mobilizing Support, Preventing Instability, DGAP Policy Brief, No. 11, German Council on Foreign Relations. Available at: https://dgap.org/en/research/publications/international-partnership-sudans-transition

3. الجزيرة، تطالب بالعدالة وتصحيح المسار.. الأمن السوداني يقمع مظاهرات «مليونية» ذكرى الثورة، نشر في 30 يونيو 2020. متوفر على: https://www.aljazeera.net/news/2020/6/30/%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85%D9%86%D8%A7-%D9%85%D8%B9-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86

صحيفة الصيحة، أصدقاء السودان يدعمون الحكومة الانتقالية بـ(1.8) مليار دولار، 26 يونيو، متوفر على:

https://www.alnilin.com/13133480.htm

.5

.Gerrit Kurtz, Ibid

6. راجع مقال أليكس دو وال بعنوان " المال والتناقضات: حول حدود تأثير دول الشرق الأوسط على السودان"، ترجمة الحارث عبد الله، مركز تأسيس للدراسات والنشر. يمكن الحصول عليه في الرابط التالي:

https://www.tasees.org/2019/10/10/cash-and-con-/tradictions

World Bank Group, World Bank Group .7 President David Malpass: Remarks at the Sudan Partnership Conference, JUNE 25, 2020, available at: https://www.worldbank.org/en/news/statement/2020/06/25/world-bank-group-president-david-malpass-remarks-at-the-sudan-partnership-conference

.8

Relif Web, Sudan Partnership Conference: EU mobilises more support for Sudan's transition, 25 Jun 2020, available at: https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-partnership-conference-eu-mobilises-more-support-sudans-transition

.9

Susan Park, Jonathan R. Strand, Global Economic Governance and the Development Practices of the Multilateral Development Banks, Published September 16, 2015 by Routledge.

10. خالد البلولة، «كورونا» يزيد معاناة الاقتصاد السوداني «المتردي»، الشرق الأوسط، 30 مارس 2020.

.11

Federal Foreign Office, Joint Communiqué for Sudan Partnership Conference, available at: https://togetherwithsudan.de/joint-communique/

12. خالد البلولة، السودان يستبدل موازنته لمواجهة تداعيات «كورونا»، صحيفة الشرق الأوسط، 17 أبريل 2020.

13. Gerrit Kurtz, Ibid

14. Federal Foreign Office, Ibid.

15. طارق شريف، الخبير الدولي "التجاني الطيب": مؤتمر أصدقاء السودان فاشل! وهذه هي الأسباب متوفر على:
https://www.alnilin.com/13133484.htm

16. خالد التجاني النور، قراءة في كواليس مؤتمر برلين (1) الشركاء يحسمون وجهة السودان الاقتصادية لصالح "توافق واشنطن"، صحيفة السوداني، 2 يوليو 2020، متوفر على:
https://www.alsudaninews.com/ar/?p=79171

17. بيانات هذه الرسومات مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي.

18. Jostein Hauge, Industrial policy in the era of global value chains: Towards a developmentalist framework drawing on the industrialisation experiences of South Korea and Taiwan, World Economy https://doi.org/10.1111/twec.12922.

19. صحيفة السوداني، محمد وداعة: قوى التغيير تسيطر عليها شلليات وتكتلات، نشر بتاريخ 21 أبريل 2020. متوفر على:
https://www.alsudaninews.com/ar/?p=65949

20. ياسر محجوب الحسين، حكومة حمدوك.. سقوط وشيك، عربي 21، نشر في 11 أبريل 2020، متوفر على:
https://arabi21.com/story/1260304/%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AD%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%83-%D8%B3%D9%82%D9%88%D8%B7-%D9%88%D8%B4%D9%8A%D9%83

21. استيفن أمين أرنو، مؤتمر أصدقاء السودان الفرص و الآمال، صوت الهامش، نشر بتاريخ 24 يونيو 2020، متوفر على:
https://www.alhamish.com/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A3%D8%B5%D8%AF%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%85%D8%A7%D9%84/

22. مصر العربية، 19.3 مليار دولار لمصر .. حصاد اليوم الأول للمؤتمر الاقتصادي، 14 مارس 2015، متوفر على

23. الأهرام، حصاد اليوم الثاني للمؤتمر الاقتصادي يتصدر اهتمامات الصحف، 15 مارس 2015، متوفر على:
https://www.albawabhnews.com/1171887

24. المصدر السابق

.25

Hassan Gali and Sarah Logan, Sudan's transitional government must be supported through COVID-19. Here's why, published on 17 June 2020, The Conversation, :available at

https://theconversation.com/sudans-transitional-government-must-be-supported-through-covid-19-heres-why-140184?utm_source=facebook&utm_medium=bylinefacebookbutton&fbclid=IwAR2f5ikxAPOg6vUqaXr0xLJvS3AJq8AKLP16ejtQq4Kl36mwf-sl_hqu3hNI

26. راجع تغريداته على الرابط التالي:

Cameron Hudson, https://twitter.com/_hudsonc/status/1276188810716512257

.27

.Federal Foreign Office, Ibid

.28

.Gerrit Kurtz, Ibid

29. خالد التجاني النور، المصدر السابق.

30. النورس نيوز، تصريحات أمين حسن عمر عن تبرعات مؤتمر أصدقاء السودان تثير التساؤلات، 25 يونيو 2020، متوفر على:

https://alnawrasnews.net/2020/06/43608/